S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/463
18 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة لقرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي أذن المجلس بموجبه بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة سبعة أشهر، حتى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

٢ - ووفقا للقرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، قدمت تقريرين الى مجلس الأمن عن التقدم الذي أحرزته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وذلك في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26868) و ١٤ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/1994/168 و Add.1). وأصدر رئيس مجلس الأمن بيانا (S/PRST/1994/9) بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير، رحب فيه بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الليبرية الثلاثة لإقامة الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، بالاقتران بالبدء في عملية نزع السلاح، ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي بياني الإعلامي الى مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس، ذكرت أن مجلس الدولة، وهو السلطة التنفيذية للحكومة الانتقالية، جرى تنصيبه في الواقع في ٧ آذار/مارس وأن عملية نزع السلاح قد بدأت في نفس اليوم.

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - أنجزت الأطراف الليبرية الآن بنجاح عددا من الخطوات الهامة في تنفيذ اتفاق كوتونو. وقد شهد تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في ٧ آذار/مارس عدة شخصيات بارزة، منها الرئيس نيسفور ديودون سوغلو، رئيس جمهورية بنن، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ووزراء خارجية كوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا ونيجيريا، وممثلي الخاص للشؤون العامة.

٤ - وفي ١١ آذار/مارس، تقلدت الجمعية التشريعية الانتقالية منصبها. ووفقا لاتفاق كوتونو، أنيطت بحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا مسؤولية تسمية رئيس الجمعية. وبدأت الجمعية التشريعية الانتقالية أعمالها بانتخاب نائبي رئيس الجمعية من بين الأعضاء الذين أسمتهم الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية والجبهة الوطنية القومية الليبرية، على التوالي. وشرعت الجمعية التشريعية الانتقالية في عقد جلسات استماع للتصديق على التعيينات. أما الوزراء الذين أسمتهم الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، ولم يكن هناك خلاف بشأن مناصبهم، فقد أدوا اليمين وتقلدوا مناصبهم في وزاراتهم.

٥ - وفي ١٤ آذار/مارس، افتتحت المحكمة العليا لليبريا دورتها لآذار/مارس ١٩٩٤. وبعد قيام القاضي المعاون الذي أسمته حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا بأداء اليمين، كما هو منصوص عليه في اتفاق كوتونو، أخذ مكانه في منصة القضاء.

٦ - وبالرغم من المنجزات الإيجابية التي تحققت منذ تنصيب مجلس الدولة، لا يزال هناك عدد من العقبات يعترض عملية السعي من أجل تحقيق سلم دائم في ليبريا. ولا يزال يتعين على الأطراف حل القضية الطويلة الأمد المتعلقة بتوزيع المناصب الوزارية الأربعة المتبقية (الدفاع والمالية والشؤون الخارجية والعدل). وقام ممثلي الخاص، السيد تريفور غوردن - سومرز، بحث الأطراف على إبداء أقصى قدر من المرونة في التوصل الى تسوية مقبولة في هذا الصدد. ويسلم اتفاق كوتونو بالحق المقصور على الأطراف لتوزيع المناصب الوزارية. وفي هذا الصدد، ليس لمجلس الدولة أي دور رسمي للقيام به، ولو أنه في حالة عدم التوصل الى حل، يتوقع الشعب الليبري أن تضطلع الهيئة التنفيذية بدور قيادي وتوجيهي. وقد نوقشت عدة خيارات بين الأطراف وداخل مجلس الدولة ولكن لم يتم الاهتداء الى حل بعد.

٧ - وفي هذا الصدد، كانت الجبهة الوطنية القومية الليبرية غير راغبة في السماح بأن يشغل أعضاؤها في الجمعية التشريعية الانتقالية مناصبهم أو في أن يقوم المرشحون لشغل المناصب الوزارية التي ليس هناك خلاف عليها بأداء اليمين. كما أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية تعارض تقديم مرشحيها للمناصب الوزارية الى جلسات الاستماع المتعلقة بالتصديق على التعيينات بحجة أن تلك الجلسات غير منصوص عليها بموجب اتفاق كوتونو. ورفض عضو الجبهة الوطنية القومية الليبرية في مجلس الدولة التوقيع على النظام الداخلي الذي سينظم تسيير أعمال المجلس. وأفادت التقارير بأنه، في حالة عدم وجود هذا النظام، تتمسك الجبهة الوطنية القومية الليبرية بأن قرارات المجلس تكون باطلة ولاغية.

٨ - كما أن مسألة توزيع المناصب لرئاسة الشركات العامة والوكالات المستقلة قد شكلت عقبة أمام عملية السلم. وأثناء المناقشات التي جرت في كوتونو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذت الجبهة الوطنية

القومية الليبرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا موقفا مشتركا مفاده أنه ينبغي توزيع هذه المناصب على نفس النحو بالنسبة للمناصب الوزارية، ووقّعتا وثيقة للاعراب عن اتفاقهما المشترك. وارتأت الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية أن هذا التفسير مخالف لأحكام اتفاق كوتونو، ولذلك لم توقّع الوثيقة. ولا يزال يتعين للمناقشات بين الموقّعين على اتفاق كوتونو الدائرة بشأن توزيع هذه المناصب توزيعا مناسبا ومنصفا أن تؤتي نتائج إيجابية.

٩ - وقبيل تنصيب مجلس الدولة، ثار خلاف في قيادة حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. وأدى انشقاق بين رئيس الجبهة والقائد الميداني الى اندلاع القتال بين قوات الحركة، على أساس إثني، بين طائفتي كران وماندينغو. وقد أفادت جهود التوفيق التي بذلها شيوخ الجماعتين الاثنيتين وعدة أشخاص مهتمين آخرين، منهم القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وكبير مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وأفاد ممثلي الخاص أن الرئيس فالنتين ستراسر، رئيس دولة سيراليون، قد نجح في التوفيق بين زعماء حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، وأن حكومة سيراليون قد أصدرت بلاغا بهذا المعنى.

١٠ - وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بتوزيع بيان إعلامي أسبوعي عن أنشطتها على السكان المحليين، وأصبح هذا مصدرا هاما للمعلومات المتعلقة بعملية السلم. وهو يمثل أساسا موثوقا به لفهم الجمهور لمسائل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الادماج، والإعادة الى الوطن، وفي النهاية، الانتخابات. وقد أسهمت تلك الاستراتيجية الإعلامية الاستباقية في بناء الثقة بين أفراد الشعب الليبري.

١١ - وقد أبلغني ممثلي الخاص بأن الأطراف الليبرية الموقعة على اتفاق كوتونو لا تزال تبحث عن حلول للمشاكل الكثيرة التي نشأت منذ تنصيب مجلس الدولة. وإنه يؤكد، في المناقشات التي يجريها مع المجلس وزعماء الأطراف، الحاجة الى توخي أقصى قدر من المرونة في تعاملهم مع بعضهم البعض. وردا على الإعلانات التي أصدرها المجلس بشأن حل الأطراف، يرى الممثل الخاص أنه سيكون من المستصوب استمرار وجود الأطراف لحين إنجاز نزع السلاح، وذلك لتوفير أداة اتصال تمس الحاجة إليها. بيد أنه ينبغي أن يتفادى زعماء الأطراف أي تدخل في سير أعمال المجلس. وستدعو الحاجة الى أن يبدي المجلس، من جانبه، للشعب الليبري الالتزام بالمصالح الوطنية لا بالمصالح الطائفية، متجاوزا اهتمامات الدوائر الضيقة أثناء فترة الانتقال القصيرة هذه المؤدية الى الانتخابات.

ثالثا - العملية الانتخابية

١٢ - أكد السيد دافيد كبوماكبور، رئيس مجلس الدولة، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة قبوله هذا المنصب في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يمثل اهتماما رئيسيا للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وبالنظر الى الفترة الزمنية القصيرة نسبيا الباقية قبل الانتخابات، ضاعفت لجنة الانتخابات أعمالها التنظيمية من أجل إعداد جدول زمني تفصيلي للأنشطة المؤدية الى الانتخابات، ووضعه في شكله النهائي. وقامت اللجنة في الآونة الأخيرة بوضع واعتماد مجموعة من القواعد والأنظمة التي تنظم عملياتها الداخلية.

١٣ - وقد وضعت لجنة الانتخابات مشروع ميزانية انتخابية في شكله النهائي وقدمته الى مجلس الدولة للنظر فيه. واستنادا الى مشروع ميزانية أعدته بعثة مشتركة للأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قدرت لجنة الانتخابات أنه سيلزم توفير مبلغ شامل قدره ١٣,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة للقيام بالعملية الانتخابية. وتفيد التقارير أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ستعمل على توفير حوالي ٨,٥ مليون دولار من هذا المبلغ وستلتمس الدعم الدولي للمبلغ الباقي وقدره ٥,٢ مليون دولار.

١٤ - وتنفيذ المساعدة التقنية للعملية الانتخابية من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جار إلى حد كبير. وتركز هذه المساعدة على تعزيز الهيكل المؤسسي للجنة الانتخابات وتدعيم قدرتها التقنية على تنظيم وإدارة انتخابات حرة ونزيهة. وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للجنة حدا أدنى من الاحتياجات المكتبية لبدء عملياتها وخبيرا انتخابيا متفرغا معينا على أساس دولي. ولابد من معالجة عدد من القضايا في العملية الانتخابية، بما في ذلك تثقيف الناخبين، وإعادة اللاجئين والمشردين الى وطنهم وتعبئة الموارد اللازمة للانتخابات. ومن المقرر أن يصل مستشار تقني كبير في أيار/مايو سيتناول هذه القضايا وغيرها من القضايا الملحة.

١٥ - وبينما تُركِّز لجنة الانتخابات حاليا على الأعمال التحضيرية التقنية المتعلقة بالانتخابات، هناك عدد من المسائل الأخرى التي يلزم معالجتها في الإطار الزمني الضيق المتبقي لغاية ٧ أيلول/سبتمبر. وإذا ما أريد أن تستند الانتخابات الى دوائر انتخابية ممثلة بعضو واحد وتسجيل الناخبين، وفقا لما ينص عليه الدستور الليبري، فمن الضروري عندئذ أن يكون اللاجئون والمشردون قد عادوا قبل نهاية فترة التسجيل الى دوائرهم الانتخابية التي يقيمون فيها قبل وقت كاف من موعد الانتخابات من أجل كفالة اشتراكهم في العملية الانتخابية.

١٦ - وقد أشارت عدة بعثات تقنية زارت ليبريا في الماضي القريب الى أن الانتخابات، إذا ما أريد تنظيمها بشكل منصف على أساس النظام الانتخابي القائم في ليبريا، وهو نظام الدوائر الإنتخابية الممثلة بعضو واحد، فإنه سيتعذر تنظيمها قبل الموعد الزمني المحدد المتفق عليه وهو ٧ أيلول/سبتمبر؛ وأن الأمر سيستغرق سنة أو ربما أكثر من ذلك. وأشارت هذه البعثات الى أنه إذا كان لهذه الانتخابات أن تجرى قبل ٧ أيلول/سبتمبر، فلا بد أن تجرى فقط على أساس التمثيل النسبي في إطار دائرة انتخابية وطنية واحدة.

رابعا - النواحي العسكرية

١٧ - بعد أن بلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا قوامها الإجمالي المأذون به البالغ ٣٦٨ مراقبا عسكريا في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، شرعت في وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في سائر أرجاء البلد. وقامت البعثة، حتى الآن، وفقا لمفهوم عملياتها، بوزع مراقبين عسكريين في ٢٧ موقعا للأفرقة من أصل ما مجموعه ٣٩ موقعا من المواقع المتوقعة (انظر الخريطة). وتم إنشاء أربعة مقار إقليمية رئيسية وهي الآن قيد التشغيل في مونروفيا (المنطقة الوسطى) وتبمانبرغ (المنطقة الغربية)، وغبارنغا (المنطقة الشمالية)، وتابيتا (المنطقة الشرقية). وكان مقر المنطقة الشرقية قد أنشئ أصلا من أجل مدينة زويدرو. إلا أن هذا المقر أنشئ عوضا عن ذلك في تابيتا وذلك بسبب عدم وجود دعم سوقي وانعدام الأمن في المنطقة. ويقوم المراقبون العسكريون بأعمال الدورية في نقاط العبور ونقاط الدخول الأخرى على الحدود، ومراقبة نزع الأسلحة وتسريح الجنود والتحقق منهما والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

١٨ - وتم في الأسابيع الأخيرة وزع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في المنطقتين الغربية (تبمانبرغ) والشمالية (غبارنغا). وتعرقل وزع فريق المراقبين العسكريين التابع لكل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في منطقة لوفا العليا بسبب انعدام الأمن فيها. وبالمثل، تعذر وزع المراقبين في المنطقة الجنوبية الشرقية بسبب أنشطة مجلس ليبريا للسلم. وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حاليا بإجراء مشاورات مع حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا ومع الجبهة الوطنية القومية الليبرية ومجلس ليبريا للسلم من أجل الوصول الى اتفاق حول إجراء وزع إضافي للمراقبين في المنطقتين الغربية والجنوبية الشرقية.

١٩ - وقام مجلس ليبريا للسلم الذي ظهر في الجزء الجنوبي الشرقي من ليبريا بعد توقيع اتفاق كوتونو في تموز/يوليه ١٩٩٣، بمناوشات خلال الأشهر الخمسة الماضية مع الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وركّز مجلس ليبريا للسلم أنشطته مؤخرا على الجزء الشمالي وعلى مدينة زويدرو بالذات. وتجري بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

مشاورات مع مجلس ليبريا للسلم ومع الجبهة الوطنية القومية الليبرية بشأن وزع المراقبين العسكريين التابعين لكل منها في المنطقة، وبشأن نزع أسلحة المحاربين وذلك بهدف إقامة منطقة عازلة بين المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبرية ومجلس ليبريا للسلم. وتشمل الخطة الإجمالية لنزع الأسلحة وتسريح الجنود في هذه المنطقة المحاربين التابعين لمجلس ليبريا للسلم.

٢٠ - وخلال الأسابيع الأخيرة من شهر آذار/مارس، تدهورت الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي الغربي من البلد بسبب الصراع الداخلي في قيادة حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا القائم على انقسامات إثنية. واشتدت حدة الصراع عندما اصطدمت جماعتا كراهن ومادينغو التابعتان لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا في مدينة تبمانبرغ. واستقرت الحالة في المنطقة الجنوبية الغربية بعد الإعلان في ١ نيسان/أبريل عن المصالحة العامة داخل قيادة حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا.

٢١ - وحالما يتم وزع المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وزعا كاملا في المنطقتين الشرقية والغربية وفقا لاتفاق كوتونو، سيتم إنشاء مناطق عازلة داخل ليبريا على الحدود مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وقد وجهت إليّ حكومتا كوت ديفوار وسيراليون خطابا تطلبان فيه مساعدة المجتمع الدولي في توفير موارد من قبيل المركبات ومعدات الاتصال لتمكينهما من إقامة مناطق عازلة داخل حدودهما مع ليبريا. وأرى أن هذا سييسر الى حد كبير فعالية المراقبة في المناطق العازلة ويُحسن الأمن في هذه المناطق. وقد ترغب الدول الأعضاء في تقديم مساعدة من هذا القبيل الى هاتين الحكومتين على أساس ثنائي.

٢٢ - وفي أعقاب وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، استعيض عن اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار بلجنة الانتهاكات التي يرأسها كبير مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وذلك وفقا لاتفاق كوتونو. وتعتبر لجنة الانتهاكات المحفل الذي تعالج بموجبه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مسائل انتهاكات وقف إطلاق النار مع الأطراف. وتلقت اللجنة حتى الآن تقارير عن أربعة انتهاكات جرى التحقيق في ثلاثة منها وتسويتها.

٢٣ - وكانت اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار قد تلقت، وقت حلها، ما مجموعه ١٠١ تقريرا عن انتهاكات وقف إطلاق النار. وجرى التحقيق في ٧٩ من هذه التقارير، وتحت تسويتها؛ كما جرى التحقيق في ١٠ تقارير أخرى ولكن لم يتم التوصل الى تسوية بشأنها بعد. أما الحالات الـ ٢٢ المتبقية فلم يجر التحقيق فيها لعدم وجود معلومات أو تعذر التنقل بحرية من أجل الاضطلاع بالتحقيقات.

٢٤ - وفي ٧ آذار/مارس، افتتحت ثلاثة مراكز لتسريح الجنود واحد لكل فصيلة متحاربة. وتفيد التقارير أن العدد الإجمالي للمتحاربين التابعين لجميع الأطراف يقارب ٦٠ ألف جندي. وفي الشهر الأول من نزع الأسلحة، جرى نزع أسلحة وتسريح ما يزيد عن ٢٠٠ ٢ متحارب من جميع الأطراف. إلا أن وتيرة نزع الأسلحة كانت أبطأ مما يمكن القيام به من الناحية التقنية وذلك بسبب الصعوبات السياسية. وأُجريت مع الأطراف مشاورات مكثفة برعاية ممثلي الشخصي، وكبير مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، والقائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وذلك بهدف إبقاء العملية في مسارها. ومن المقدر أن تستكمل عملية نزع الأسلحة خلال شهرين على فرض تعاون جميع الأطراف بشكل كامل.

٢٥ - وجرى تجميع المتحاربين في مناطق التجمع ومواقع المعسكرات تحت قيادة وإشراف الأطراف التابعين لها. وتظل الأطراف مسؤولة عنهم خلال تجهيز شؤونهم في مواقع المعسكرات. وبالرغم من أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مكلف بمهمة نزع سلاح المقاتلين فإن وجود ضباط اتصال عن كل طرف في مواقع المعسكرات قد يسر نزع الأسلحة، تحت مراقبة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، تيسيرا كبيرا.

٢٦ - وتشمل عملية نزع الأسلحة جمع معلومات عن كل محارب سابق فيما يتعلق بخلفيته وخططه المقبلة، وتزويده ببطاقة هوية، وإجراء فحص طبي له، وإسداء المشورة له وتوعيته ثم يعطى بعدها كل محارب سابق مجموعة إدماج تشتمل على (ملابس مستعملة، وأرز، وأدوات زراعية بسيطة). وأخيرا يُنقل كل فرد الى المجتمع المحلي الذي يختاره.

٢٧ - واتخذت ترتيبات مرنة لايواء مجموعات مستهدفة بعينها بما فيها المحتجزون. وجرى حتى الآن تجهيز شؤون ٦٤٢ محتجزا تابعين للجبهة الوطنية القومية الليبرية وإطلاق سراحهم في مونروفيا. ويمثل المقاتلون السابقون من الأطفال مشكلة خاصة ويؤخذون إلى مواقع التسريح التي ينسقها برنامج مساعدة الأطفال، وهو منظمة وطنية غير حكومية. وحتى نهاية آذار/مارس، جرى نقل ١٣٦ طفلا إلى ثلاثة مواقع مختلفة. وأعيد خمسة عشر طفلا من هؤلاء إلى أسرهم منذئذ بينما سيواصل الأطفال الباقون تلقي الإرشاد قبل العودة إلى أهلهم. ومن المتوقع أن تنزع أسلحة ما مجموعه ٠٠٠ ٦ طفل من هؤلاء الأطفال المقاتلين خلال هذه العملية.

٢٨ - وتعتبر توعية المجتمعات المحلية في سائر البلد شرطا مسبقا هاما للمصالحة الوطنية. وقبل افتتاح مراكز تسريح الجنود، عقدت حلقات توعية للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للجبهة الوطنية القومية

الليبرية وللقوات المسلحة الليبرية. وكان من المزمع إقامة حلقة عمل مماثلة لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا ولكنها أجلت بسبب الصراع الداخلي في صفوف هذا الطرف.

٢٩ - وتعد قلة الموارد والمشاكل السوقية في التحديات الكبيرة لعملية التسريح. وزاد من حدة هذه التحديات التوقعات المغالى فيها التي نقلتها قيادات الفصائل للمحاربين السابقين. وأدى إطعام المحاربين المسرحين في مناطق التجمع قبل نزع أسلحتهم إلى زيادة تكاليف العملية.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، لا تشمل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل من إعادة الأعمار والتأهيل. لذا، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ومصرف التنمية الافريقي ومؤسسات بريتون وودز والحكومات مدعوة إلى العمل بشكل وثيق مع حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية للانتقال وما بعده.

خامسا - المساعدة الانسانية

٣١ - يتلقى حاليا ٠٠٠ ٤٠٠ ١ من المدنيين المعوزين في ليبريا مساعدة إنسانية في حين يتعذر الوصول إلى ٠٠٠ ٣٠٠ شخص آخر بسبب المشاكل الأمنية. ومنذ تقريري الأخير، جرى تسليم ١٨٥ ١ طنا من المساعدات الإنسانية للمناطق الخاضعة لحركة التحرير المتحدة باستثناء لوفا العليا، وتسليم ٠٠٠ ٣ طن للمناطق الخاضعة للجبهة الوطنية القومية الليبرية، وذلك باستخدام طريق كوت ديفوار والطريق الرئيسي الموصل بين مونروفيا وغبارنغا.

٣٢ - ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٤، شرد زهاء ٠٠٠ ٤٠ من المدنيين من المنطقة الجنوبية الشرقية ومقاطعة (غراند باسا)، نتيجة للهجمات التي شنتها قوات مجلس ليبريا للسلم على الجبهة الوطنية القومية الليبرية، بينما لاذ ٠٠٠ ١٠ شخص بالفرار من لوفا السفلى إلى مقاطعة بونغ، وادعوا بتعرضهم لمضايقات شديدة من قوات دفاع لوفا. وشاركت وكالات الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لتأمين الإغاثة للمشردين.

٣٣ - وأدت المناوشات التي نشبت بين عناصر كراهن وماندينغو التابعة لحركة التحرير المتحدة إلى إعاقة توزيع المساعدات في مقاطعتي جبل الكاب وبومي. وبالإضافة إلى ذلك، ظل حوالي ٠٠٠ ١٥٠ من المشردين واللاجئين في لوفا العليا بلا أي معونة غوثية. وينبغي تخطي هذه القيود التي تعوق سبل الوصول إلى هؤلاء من خلال وزع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة

مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في المناطق قيد البحث. إلا أن نقل المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين في هذه المناطق لا يزال يمثل مشكلة بسبب الأنشطة الأخيرة لحركة التحرير المتحدة.

٣٤ - والمشاكل السوقية تمنع كذلك من ايصال امدادات الإغاثة فضلا عن تردي حالة الطرق خلال موسم الأمطار. وكثير من الجسور بحاجة ماسة للإصلاح كي تستطيع تحمل حركة المرور الكثيفة. ويجري حاليا النظر من جديد بإقامة جسر جوي لنقل المعونة الغذائية إلى لوفا العليا. وتؤدي طاقة النقل المحدودة إلى إعاقة قيام الوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية على حد سواء، بتوزيع الأغذية.

٣٥ - وتم الاضطلاع ببعثتي تقييم مشتركتين بين الوكالات في المناطق التي يمكن الوصول إليها من المنطقة الجنوبية الشرقية، وفي مقاطعتي جبل الكاب وبومي. وتبين أن الحالة التغذوية في المناطق التي زارتها لا تخرج عن الحدود العادية، إذ تعتبر الحالة الأمنية فيها مرضية والمحصول الزراعي معقولا.

٣٦ - وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها منظمة غير حكومية في منطقة مارغيبي العليا، وهي منطقة أفادت التقارير بأن معدل سوء التغذية فيها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كان ٤٠ في المائة، حدوث تحسن كبير بلغ معدله ٤ في المائة. إلا أنه في غياب الأمن الغذائي للأسر المعيشية ومع حلول موسم الزراعة، فإنه من الموصى به توزيع الأرز على نطاق عام مصحوبا بتوزيع البذور والآلات.

٣٧ - وفي كثير من أنحاء البلد، يمكن أن يسهم توزيع البذور والآلات إسهاما كبيرا في بناء الأمن الغذائي. ويوجد بالمخازن بالفعل ٠٠٠ ٣ طن من البذور المخصصة للتوزيع تمثل ٥٠ في المائة من احتياجات البلد. وبالاضافة الى ذلك، تلقت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا هبة كبيرة من أجل شراء البذور والآلات الزراعية. بيد أن إمكانية التغطية تحكمها عوامل أمنية وسوقية.

٣٨ - وقد دعا وزير التخطيط مؤخرا الى عقد اجتماع للمانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لإنشاء محفل لتنسيق أنشطة الإغاثة وإعادة التوطين والإنعاش في جميع أنحاء ليبريا. وبدأت الحكومة في تحمل المسؤولية في هذه المجالات منذ أن تم توحيد البلد.

٣٩ - وهناك نحو ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين الليبريين مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في خمسة من بلدان غرب افريقيا المجاورة (سيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا). وأعرب أغلبية هؤلاء عن عزمهم العودة بمجرد استعادة الأمن والسلم في جميع أنحاء البلد. ومنذ توقيع اتفاق كوتونو، عاد نحو ٠٠٠ ٦٠ من اللاجئين، منهم ٠٠٠ ٣٠ من اللاجئين بمساعدة المفوضية. ومن المتوقع أن يعود ٠٠٠ ١٥٠ آخرين قبل بدء عملية الإعادة الى الوطن بصورة منظمة. ويوجد لدى المفوضية برنامج جار

لمساعدة العائدين من تلقاء أنفسهم في ثلاثة بلدان سيتم توسيع نطاقه ليشمل البلدان الأخرى مع تحسن الحالة الأمنية.

٤٠ - ومن المقدر أن يختار ٠٠٠ ٤١٤ من اللاجئين العودة الى الوطن بمساعدة المفوضية، معظمهم سيعود مباشرة الى مناطقهم الأصلية أو مناطق من اختيارهم. وستمنح كل أسرة مجموعة من المساعدات تتألف من أغذية، وسلع منزلية، وبذور وآلات زراعية وآلات لبناء مأوى.

٤١ - ويضطلع بالفعل عدد كبير من اللاجئين بأنشطة زراعية والحقوا أولادهم بالفعل بالمدارس في بلدان اللجوء للسنة الدراسية ١٩٩٤. ولهذه الأسباب، قد يختار كثير من اللاجئين أن تبدأ عودتهم الى الوطن في الجزء الأخير من عام ١٩٩٤. وتشير دراسات استقصائية بالعينات بين اللاجئين الى أن عددا منهم قد لا يرغب في العودة إلا بعد إجراء الانتخابات العامة وإقامة حكومة منتخبة.

٤٢ - وقد بدأت الأعمال التحضيرية لعودة العائدين وإعادة ادماجهم بتحديد مراكز الاستقبال وإصلاحها وتقدير الاحتياجات اللازمة من الخدمات الأساسية، مثل مرافق المياه والرعاية الصحية. وسيلزم أيضا إجراء إصلاحات على بعض الطرق والجسور الموصلة الى مراكز استقبال ونقاط الإنزال. ويمثل توفر الموارد القيد الأساسي على بدء الأعمال التحضيرية.

سادسا - الجوانب المالية

٤٣ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٧/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، للأمين العام بالدخول في التزامات لمواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بمعدل شهري لا يتجاوز اجماليه ١٠٠ ٣٥٩ ٤ دولار (صافيه ٩٠٠ ٢٣٢ ٤ دولار) لمدة ثلاثة أشهر بعد ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وذلك اذا قرر مجلس الأمن مواصلة بعثة المراقبين بعد ذلك الموعد. لذلك فإنه اذا قرر المجلس تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا كما هو موصى به في الفقرة ٥١ أدناه، اعتزم أن ألتمس موافقة الجمعية العامة في دورتها الحالية على توفير الموارد الاضافية اللازمة لمواصلة البعثة.

٤٤ - وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة الى الحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ٢٦,٤ مليون دولار، وذلك من أصل المبلغ المقرر على الدول الأعضاء وقدره ٣٩,٨ مليون دولار.

٤٥ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو بشأن ليبريا، فإنه حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، بلغت التبرعات الواردة ١٥,١٦ مليون دولار من حكومات الدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، أذن منها بإنفاق ما مجموعه ١١,٧ مليون دولار وقت إعداد هذا التقرير.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٤٦ - تميزت السنوات الأربع للصراع المدني في ليبريا بارتكاب فظائع تبعث على الأسى ضد المدنيين. ومع كل اندلاع للقتال، يتعرض المدنيون الأبرياء للتشريد والإيذاء والقتل. ويتوقف تدفق المساعدات الانسانية. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣)، الذي طلب فيه المجلس الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تبلغني بأية انتهاكات جسيمة للقانون الانساني، كان ممثلي الخاص على اتصال وثيق بالمؤسسات الوطنية والدولية لرصد تلك الانتهاكات. وإنني أناشد جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي بغية كفالة توزيع المساعدات الانسانية دون إعاقة في جميع أنحاء البلد.

٤٧ - وللأسباب المبينة في الفقرة ١٦ من هذا التقرير وبالنظر الى أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في حدود الإطار الزمني المتفق عليه، فإنني أحث السلطات الليبرية على النظر بصورة مواتية في تنظيم هذه الانتخابات الانتقالية على أساس دائرة انتخابية وطنية واحدة وبتمثيل نسبي. وإنني على استعداد لأن أوفد الى ليبريا على الفور فريقا من الخبراء الدوليين للتشاور مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ولجنة الانتخابات بشأن الكيفية التي يمكن بها القيام بهذه العملية.

٤٨ - وفي تقاريري السابقة بشأن بعثة المراقبين، ناشدت الدول الأعضاء أن تسهم في الصندوق الاستئماني لليبريا. وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي أسهمت بسخاء في ذلك الصندوق. إلا أنه مازال يلزم على وجه الاستعجال تقديم دعم لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ولأغراض تسريح القوات وإعادة إدماجها، وإجراء الانتخابات. وفيما يتعلق على وجه الخصوص بعملية الانتخابات، أفاد ممثلي الخاص بأن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية لن تتمكن من توفير الاحتياجات من الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات دون دعم مالي خارجي. ومن ثم، فإنني أناشد مجددا الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لعملية السلم في ليبريا، ولا سيما في هذا المنعطف الحرج، عن طريق مساهمتها في الصندوق الاستئماني.

٤٩ - ويسرني أن أفيد بأن التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا هو على أعلى مستوى مهني. ومع الوزع المتقدم لمراقبي الأمم

المتحدة العسكريين كان بوسع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الاستفادة من المعلومات المتعلقة بطبيعة الأرض والمرافق المادية المتوفرة في مختلف المواقع، وأن يستفيد كذلك من تدابير بناء الثقة التي استطاع المراقبون العسكريون إنشاءها في جميع أنحاء البلد.

٥٠ - وقد أحرزت الأطراف الليبرية تقدما في سعيها لتحقيق السلم بإنشاء مجلس الدولة وبدء نزع السلاح في ٧ آذار/مارس، والاتفاق على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. بيد أن شغل المناصب الوزارية الأربعة المتبقية، الذي لم يتخذ قرار بشأنه بعد، يشكل عقبة رئيسية في سبيل التنصيب الكامل للحكومة الانتقالية. كما يؤدي استمرار النزاع العسكري الذي يشمل مختلف الأطراف الى إعاقة تنفيذ اتفاق كوتونو. وإنني أحث الأطراف الليبرية على أن تبذل جهودا متضافرة وأن تتعاون مع بعضها من أجل التغلب على العقبات المتبقية أمام التنصيب الكامل للحكومة الانتقالية. كما أناشدها أن تحترم أحكام اتفاق كوتونو بضمان قيام المتحاربين التابعين لها بإلقاء أسلحتهم.

٥١ - وبالنظر الى التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق كوتونو، فإنني أوصي أن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، تشمل الانتخابات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويجب أيضا رصد اعتماد لمرحلة تصفية البعثة، التي من المقرر أن تنتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. بيد أنه إذا لم تحل مسألة شغل المناصب الوزارية الأربع المتبقية في غضون أسبوعين وإذا لم يتم إحراز مزيد من التقدم في عملية السلم خلال تلك الفترة، فإنني سأطلب الى المجلس أن يعيد النظر في ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدرك الأطراف أنه بالرغم من أن المجتمع الدولي كان سخيا في دعمه لتنفيذ اتفاق كوتونو، فإن هذا الدعم لا يمكن أن يستمر الى أجل غير مسمى إذا لم تبد الأطراف التعاون اللازم لذلك.

٥٢ - وسأواصل إبقاء المجلس على علم تام بالحالة في ليبريا وبالتقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ اتفاق كوتونو. وسأوصي بأن يقوم المجلس باستعراض الحالة في ليبريا في أي مرحلة إذا حدثت تطورات تبرر إجراء مثل هذا الاستعراض.

وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤